مهند مصطفى(*)

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين الخصخصة والتوجهات النيو ليبرالية الحكومية

نشرت الصحف الإسرائيلية في شهر آذار هذا العام تقريرا حول الرواتب الشهرية للطاقم الإداري والأكاديمي الكبير في الكليات الخاصة، والذي كشف عن الرواتب الخيالية التي يتلقاها هؤلاء، [1] مقارنة مع المؤسسات الأكاديمية الحكومية. أثار هذا الموضوع مسألة خصخصة التعليم العالي من جديد، خاصة وأن الدخل الذي تحصل عليه هذه الكليات عال جدا بسبب القسط التعليمي المرتفع الذي تطلبه من الطلاب، والذي قد يصل إلى أربعة أو خمسة أضعاف القسط التعليمي في الجامعات، إلا أنها في المقابل لم تساهم (دون تعميم على الكليات الخاصة كلّها) في رفعة المستوى الأكاديمي الإسرائيلي، رغم أنها ساهمت كثيرا في زيادة منالية التعليم العالي وجماهيريته، وبقيت الجامعات الحكومية رائدة في البحث العلمي والجودة الأكاديمية والتعليمية. يهدف هذا المقال إلى طرح جوانب محددة من صيرورة خصخصة التعليم العالي الإسرائيلي والنابع مع حضور الخطاب النيوليبرالي داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وداخل الحكم المركزي الإسرائيلي. ونعتقد أن صيرورة الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تنته بعد وأنها ستشهد إجراءات جديدة، ويشكل الخطاب النيوليبرالي المسيطر على المشهد الأكاديمي الأرضية لهذه الصيرورة.

مقدمة: الخلفية السياسية- الاجتماعية لصيرورة الخصخصة الأكاديمية

يرجع بعض الباحثين الإسرائيليين جذور الخصخصة المثابرة في التعليم العالي إلى بداية سنوات التسعينيات، والتي شهدت

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

يرجع بعض الباحثين الإسرائيليين جذور الخصخصة المثابرة في التعليم العالي إلى بداية سنوات التسعينيات، والتي شهدت ثورة في التعليم العالي الإسرائيلي من حيث الإقبال على مؤسسات التعليم العالي التي ساهمت فيها الكليات الأكاديمية، إضافة إلى تحولات ديمغرافية شهدها المجتمع في تلك الفترة، وأهمها الهجرة الروسية التي اقترنت بفتح الكليات والمؤسسات الأكاديمية وزيادة الطلب على التعليم العالي. حيث ازداد عدد الطلاب في إسرائيل خلال أقل من عقدين بصورة كبيرة جدا، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣، إلى ٢٩٠ ألف طالب في العام ٢٠٠٩.[٢]

ثورة في التعليم العالي الإسرائيلي من حيث الإقبال على مؤسسات التعليم العالي التي ساهمت فيها الكليات الأكاديمية، إضافة إلى تحولات ديمغرافية شهدها المجتمع في تلك الفترة، وأهمها الهجرة الروسية التي اقترنت بفتح الكليات والمؤسسات الأكاديمية وزيادة الطلب على التعليم العالي. حيث ازداد عدد الطلاب في إسرائيل خلال أقل من عقدين بصورة كبيرة جدا، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣، إلى ٢٩٠ ألف طالب في العام ٢٠٠٩.[٢] وهكذا كانت منالية التعليم العالي لمختلف الشرائح الاجتماعية، الهمّ الأساسي للحكومات الإسرائيلية المتتابعة، وخاصة في التسعينيات.

ويؤكد على هذا التوجه، منوال ترختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة، حيث يعتقد أن اهتمام الحكومة بقضية منالية التعليم العالي وجماهيريته في المجتمع الإسرائيلي، أدى إلى تركيزها على دعم الكليات الأكاديمية القادرة على استيعاب الطلاب، ورفع معدلات الحاصلين على اللقب الأكاديمي، ما انعكس سلبا على جامعات البحث، والاهتمام بها:

« ركزت الحكومة في العقد السابق على زيادة منالية التعليم العالي. كانت الجامعات في عهد ما قبل الكليات، نخبوية جدا، وتمكن ٢٥٪ فقط من السكان من دخول أبوابها، اعتقدت الدولة وبحق أن عليها أن تحقق منالية التعليم العالي للجميع، لذلك ركزت على تطوير الكليات، وتم افتتاح أكثر من ٣٠ كلية، زاد عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بمعدل الثلث، وازدادت نسبة الحاصلين على التعليم العالي من ٢٥٪ من كل شريحة جيلية إلى ٤٧٪ من كل شريحة جيلية، وتم تعبيد الطريق لحراك اجتماعي واقتصادي لقطاعات سكانية كاملة، ولكن المنالية العالية كانت على حساب الجودة، فنفس الميزانيات وزعت على عدد أكبر من مؤسسات التعليم العالي، ما ألحق الضرر بالجامعات البحثية»[٣].

في المجمل، نميل إلى التفسير الذي يقدمه باحثون حول أن الاهتمام بمنالية التعليم العالي كان بداية خصخصة التعليم العالي، ونضيف عليه حضور قناعات أيديولوجية وسياسية لدى اليمين بضرورة مراقبة هذه المؤسسة سياسيا، وتطبيق قناعاته الاقتصادية عليها كإحدى المؤسسات الحكومية التقليدية، ولكن نضيف على هذا التفسير، الادعاء أن هنالك جذورا سياسية واجتماعية لمنالية التعليم العالي، فقد جاء الاهتمام بمنالية التعليم العالي كجزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرّت على المجتمع الإسرائيلي في نهاية السبعينيات، والتي شهدت صعودا لقوى اجتماعية وسياسية جديدة، عانت من التهميش والإقصاء في العقود الثلاثة الأولى التي أعقبت قيام الدولة، فقد ظهرت قوة اليهود الشرقيين بواسطة إيصالهم حزب الليكود إلى الحكم الذي ظهر مُمثلا للطبقات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الليكود هو ليبرالي محافظ في سياساته الاقتصادية، فاليهود الشرقيون كشريحة اجتماعية– اقتصادية مستقلة دمجت بين التهميش الجغرافي والتهميش الاقتصادي والسياسي، فغالبية الشرقيين سكنوا في مدن التطوير الفقيرة في الجنوب بعيدا عن المركز، كما أنهم كانوا يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية مترديّة، وكشفت الأبحاث أن هنالك علاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدات وبين منالية التعليم العالي.

أظهر حزب الليكود التزاما سياسيا واجتماعيا اتجاه اليهود الشرقيين الذين أوصلوه للحكم، فاهتم بمنالية التعليم في صفوفهم، فكان إدخال أكبر عدد من الطلاب إلى الجامعات أهم من جودة البحث أو اللقب الأكاديمي. وجاء عقد التسعينيات، وجاءت معه الهجرة الروسية الكبيرة، ورأى حزب العمل الذي صعد للحكم بعد غياب أكثر من خمسة عشر عاما التزاما اتجاه الشرائح الضعيفة أولا، واتجاه الهجرة الروسية التي أوصلته إلى الحكم ثانيا، فدعم منالية التعليم العالي وجماهيريته، إلا أنه ذهب بسياساته أبعد من الليكود، فصنع ثورة الكليات في التسعينيات

غيّرت الكليات صورة المشهد الأكاديمي في إسرائيل منذ عقد التسعينيات، ففي بداية هذا العقد، درس للقب الأول حوالي ٥٥ ألف طالب، ٨٥٪ منهم درسوا في الجامعات، وفقط ٦,٤٪ درسوا في الكليات الأكاديمية، أما اليوم، فإن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات الأكاديمية، كما سبق ذكره. بدأت ثورة الكليات الأكاديمية مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة من طرف شرائح اجتماعية تعيش في المناطق الهامشية.

لزيادة منالية التعليم في المجتمع الإسرائيلي، كل ذلك كان على حساب جامعات البحث، التي لم تهتم بمنالية التعليم، بل بالإنتاج البحثي، وفي الوقت نفسه، المعتمدة كليا على الإنفاق الحكومي. أدى تقليص الإنفاق الحكومي على جامعات البحث واهتمامها بموضوع منالية التعليم إلى دخول الجامعات ما سمي في الأدبيات الإسرائيلية «العقد الضائع»، حاولت الجامعات الخروج من العقد الضائع من خلال تبنيها لتوجهات نيوليبرالية قادها الحكم المركزي، بالإضافة إلى هرولتها للاندماج في العولمة الأكاديمية. ظهرت ملامح الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في مظاهر عديدة، منها: ظهور الكليات الأكاديمية عموما، والخاصة خاصة. تغييرات على المستوى البنيوي للجامعات. انحسار العلوم الانسانية وإعطاء أهمية للبحث العلمي الذي يتساوق مع سياسات السوق.

صعود الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة للمشهد الأكاديمي

هيمنت المؤسسات الجامعية، في العقود الأربعة الأولى من قيام إسرائيل، على المشهد الأكاديمي. ومع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة في المناطق الهامشية/ النائية، ومع محدودية قدرة الاستيعاب داخل الجامعات، بدأت صيرورة أكاديمية غيرت وجه المشهد الأكاديمي الإسرائيلي كاملا، تمثلت بإقامة كليات أكاديمية مُمولة حكوميا، وكليات أكاديمية خاصة غير مُمولة حكوميا، تم الاعتراف بها من قبل مجلس التعليم العالي، وكليات تكنولوجية، تهدف إلى تأهيل عاملين وموظفين وخبراء في الهندسة والتكنولوجيا، وبروز ظاهرة الفروع التعليمية للجامعات الخارجية. أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، دفع هذا الصراع بين المؤسستين إلى أكدمة أكثر للكليات، وإلى تغلغل قوانين السوق إلى الجامعات.

وصل عدد الكليات الأكاديمية في العام ٢٠١٢، إلى ٣٦ كلية أكاديمية، منها ٢١ كلية مُمولة من لجنة التخطيط والموازنة (كليات حكومية)، والباقي، ١٥ كلية أكاديمية خاصة، غير مُمولة. وهنالك ٢٣ كلية أخرى لتأهيل المعلمين.[٤] نمت الكليات الأكاديمية بشكل كبير خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، وأصبح الإقبال عليها للحصول على اللقب الأكاديمي الأول يفوق الإقبال على جامعات البحث السبع. ففي العام ٢٠١٢، درس ٤٨٪ من طلاب اللقب الأول في إسرائيل في الكليات الأكاديمية، مقابل ٤١٪ درسوا للقب الأول في الجامعات، و-١١٪ في كليات تأهيل المعلمين. وإذا حيّدنا جانبا طلاب كليات تأهيل المعلمين، فنصل إلى أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول، يدرسون في كليات أكاديمية حكومية وخاصة.[٥]

غيّرت الكليات صورة المشهد الأكاديمي في إسرائيل منذ عقد التسعينيات، ففي بداية هذا العقد، درس للقب الأول حوالي ٥٥ ألف طالب، ٨٥٪ منهم درسوا في الجامعات، وفقط ٦,٤٪ درسوا في الكليات الأكاديمية، أما اليوم، فإن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات الأكاديمية، كما سبق ذكره. بدأت ثورة الكليات الأكاديمية مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصة من طرف شرائح اجتماعية تعيش في المناطق الهامشية، وازداد هذا الطلب خلال سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولم تكن الجامعات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من الراغبين في الدراسة، كما لم تكن ترغب أن تستقبل كل الطلاب إلى مقاعدها.

في العام ١٩٩٣، بدأت ثورة الكليات في أعقاب الخطة التي أعدها وزير المعارف في حكومة رابين الثانية (١٩٩٢-١٩٩٥)، أمنون روبنشطاين، للنهوض بالكليات، وشملت الخطة تطوير ثلاثة أنماط من الكليات: الكليات المناطقية، وهي كليات تركزت في مناطق محددة وخاصة بالمناطق الهامشية، وكانت تعمل

تحت وصاية الجامعات، ولكنها كانت تحصل على ميزانياتها من وزارة المعارف وليس من لجنة التخطيط والموازنة، وقد قرر الوزير، وهو يشغل بطبيعة الحال منصب رئيس مجلس التعليم العالي، ضم الكليات المناطقية، بشكل تدريجي، في إطار ميزانية لجنة التخطيط والموازنة ومنحها الاستقلالية، وبذلك تشترك الكليات الأكاديمية الجديدة والمستقلة بميزانية التعليم العالي الأكاديمي، الذي سينعكس بدوره سلبا على ميزانية الجامعات.[٦] أما بالنسبة لكليات تأهيل المعلمين، فقد تقرر توسيع عددها من جهة، ومنح قسم منها إمكانية إعطاء لقب أكاديمي (بكالوريوس) في بعض مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى. وبالنسبة للكليات التكنولوجية، التي تُؤهل طلابها لمواضيع عينية من أجل الانخراط في سوق العمل، فقد تمت زيادتها، وتم الاعتراف بساعات التعليم فيها كنقاط أكاديمية يستطيع الطالب بواسطتها إكمال دراسته الأكاديمية في الجامعة.

بالنسبة للنوع الثالث من الكليات، وهي الكليات التكنولوجية، فهي غير أكاديمية، وتختص بتأهيل طلابها للعمل كمهندسين، أو مهندسين تنفيذيين. ويصل عددها إلى ٦٠ كلية، يدرس فيها حسب معطيات عام ٢٠١٢ حوالي ٢٢ ألف طالب. وتصل ميزانية هذه الكليات المُمولة حكوميا إلى ١٣٠ مليون شيكل، وتطالب الحكومة دائما بزيادة حجم الإنفاق عليها، وهي منظمة في إطار «منتدى الكليات التكنولوجية».[٧]

أدى صعود الكليات إلى إعلاء صوت الخصخصة في التعليم العالي، وإدخال التفكير النيوليبرالي في معايير الإنفاق وتوزيع الموارد الأكاديمية. ويطالب الكثير من الداعمين للكليات تحديدا بخصخصة التعليم العالي بشكل أكبر، ويدعون أن الكليات باتت أفضل من الجامعات في الكثير من التخصصات وخاصة الهندسة والتكنولوجيا وغيرها، كما أن مستوى رضا الطلاب من الكليات ومن المحاضرين فيها هو أعلى من الجامعات في جميع المقاييس الموجودة. وينطلقون من مقولة نيوليبرالية أنه في كل مجال فإن التنافس ينتج النجاعة. بغض النظر عن صدق هذه الادعاءات حول مستوى خريجي الكليات مقارنة مع الجامعات، فإن ما يهمنا في هذا السياق أن الكليات ساهمت في إعلاء من شأن الخطاب النيوليبرالي في الأكاديميا الإسرائيلية، وليس فقط أنها جعلت نقاشها مع الجامعات من موقع النجاعة والتنافس والعرض والطلب، بل إنها زجت بالجامعات إلى هذا النقاش، وجعلتها تتصرف في الكثير من الأحيان، على هذا الأساس، وخاصة عند منافستها للكليات. ووصف موطي سكولوف، رئيس كلية «افكا» للهندسة، الجامعات بأنها محافظة ولا تتغير، واقترح بنية جديدة للتعليم العالي تنسجم مع التطور الذي حدث في الولايات المتحدة الأميركية.[٨]

وظهرت خصخصة التعليم العالي في إسرائيل خلال العقد الأخير بظهور الكليات الخاصة غير الممولة حكوميا، والتي يصل عددها في إسرائيل إلى ٢٢ كلية. وكما يبين الشكل (١)، فإن عدد الطلاب للقب الأول في الكليات الخاصة ارتفع بشكل كبير مقارنة مع الجامعات ومع الكليات الحكومية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١١، وذلك على الرغم من أن مجمل عدد طلاب اللقب الأول ارتفع خلال هذه الفترة في كل مؤسسات التعليم العالي بنسبة ١٠٪ فقط، وهذا يدل أن الكليات الخاصة باتت تجذب الكثير من الطلاب، وباتت تشكل تحديا جديدا للجامعات، بالإضافة إلى تحديها للكليات الحكومية. وتوجه طلاب من الكليات الخاصة في العام ٢٠٠٤ بالتماس إلى المحكمة العليا لتفرض على الحكومة دعم الطلاب في هذه الكليات من خلال تخفيض القسط التعليمي، ما يعني أن تقوم الحكومة بالإنفاق أيضا على الكليات الخاصة، إلا أن المحكمة العليا ردت الالتماس ودحضت ادعاء التمييز ضد الكليات الخاصة، بإدعاء أن الحكومة لا تستطيع تمويل كل مؤسسة تعليم عال، وأن جوانب الاختلاف بين مؤسسات مُمولة وغير مُمولة يجب أن يبقى على حاله».[٩]

شكل (١) يبين نسبة التغيير في عدد الطلاب في إسرائيل (٢٠٠٨-٢٠١١) حسب نوع المؤسسة الأكاديمية

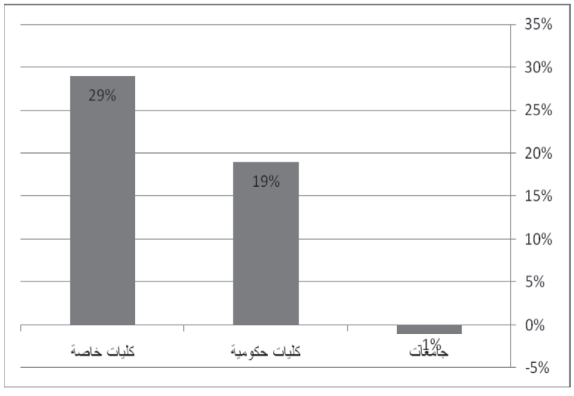

شكل صعود الكليات الخاصة تهديدا للكليات الحكومية الممولة، وليس فقط للجامعات، حيث أن الكليات الخاصة باتت تجذب طلابا إليها أكثر من الكليات الحكومية، وذلك على الرغم أن القسط التعليمي السنوي فيها يصل إلى أربعة أضعاف القسط التعليمي في الجامعات، وضعفي القسط في الكليات الحكومية. وينطلق ادعاء الكليات الحكومية الخاصة من أن مجلس التعليم العالي لا

أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، ما عزز الصراع، دخول الكليات إلى الأماكن التي كانت محرمة سابقا في الأكاديميا الإسرائيلية، وهي التخصصات الاعتبارية والمطلوبة والتي قامت الجامعات بالتشديد على شروط القبول لها. ويعتبر موضوع الحقوق أحد أهم هذه المواضيع، في الماضي القريب وحتى دخول هذا الموضوع إلى الكليات، كان الوصول إلى كليات الحقوق الجامعية والدراسة فيها حلم غالبية الطلاب، وكان يصل إلى هذه المقاعد الطلاب الذي حصلوا على علامات دخول عالية للجامعات

يراقب ولا يتدخل كثيرا في البرامج الأكاديمية للكليات الخاصة، خوفا أن يتهم بأنه يعيق «حرية السوق»، «هنالك غياب للتخطيط، ولا يوجد اعتبار للاحتياجات القومية.... هنالك تنافس وحشي سيمسّ بالمستوى الأكاديمي للمؤسسات وبقدرة خريجها على الاندماج بسوق العمل، هنالك تخوف أن الكليات الخاصة ولأسباب ربحية تقبل كل متسجل لها، وبعد أن يتخرج هؤلاء لا يستطيعون إيجاد عمل لأنهم لم يحصلوا على تأهيل بمستوى عال».[١٠]

كما أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، ما عزز الصراع، دخول الكليات إلى الأماكن التي كانت محرمة سابقا في الأكاديميا الإسرائيلية، وهي التخصصات الاعتبارية والمطلوبة والتي قامت الجامعات بالتشديد على شروط القبول لها. ويعتبر موضوع الحقوق أحد أهم هذه المواضيع، في الماضي القريب وحتى دخول هذا الموضوع إلى الكليات، كان الوصول إلى كليات الحقوق الجامعية والدراسة فيها حلم غالبية الطلاب، وكان يصل إلى هذه المقاعد الطلاب الذي حصلوا على علامات دخول عالية للجامعات، إلا أن افتتاح الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة لتخصصات الحقوق وتخفيض سقف القبول لها، أدى بالكثير من الطلاب للدخول إلى هذه الكليات والدراسة فيها، وذلك على الرغم من أن القسط التعليمي فيها كان أعلى من الجامعة بأكثر من الضعف، غيّرت الكليات المميزات الديمغرافية والتعليمية لموضوع الحقوق. فقد عرضت نقابة المحامين في مؤتمرها السنوي الـ١١ معطيات تشير إلى أن ٣٢٪ من المحامين المسجلين في النقابة تخرجوا من الجامعات، بينما وصلت نسبة المحامين الذين تخرجوا من الكليات إلى ٦٠٪، والباقي من مؤسسات أخرى خارج البلاد، وبيّن تقرير النقابة أن عدد المحامين الذين انضموا إليها في العقد الأخير (٢٠٠١–٢٠١١)، أكبر بقليل من عدد المحامين الذين انضموا لها في السنوات الخمسين منذ قيام الدولة».[١١]

ساهم هذا الأمر في تعميق حدة الصراع بين الكليات والجامعات، فمن جهة رأت الجامعة أن الكليات باتت تستقطب الكثير من الطلاب متوسطي المستوى ما هدّد من اعتبارية الموضوع في الجامعات، ومن جهة ثانية فإن إغراق السوق بطلاب الحقوق سوف يساهم بدوره بتراجع المكانة الاجتماعية والاقتصادية لموضوع الحقوق، وهذا ما حدث فعلا.[١٢] علاوة على ذلك، توجهت الكليات إلى خيرة المحاضرين والباحثين الحقوقيين في إسرائيل، وجذبتهم للتدريس فيها مقابل أجور عالية، وخاصة في الكليات الخاصة غير الممولة حكوميا. وأوجد هذا الأمر مزيجا لم تحبه الجامعات، ولم تستطع منافسته، ما بين مستوى قبول منخفض للكليات من جهة، وبين طاقم تدريسي وأكاديمي اعتباري من جهة أخرى.[١٣]

وردت الكليات على ادعاءات عمداء الجامعات، على لسان، عميد كلية «شعري مشباط» (أبواب القضاء) في مدينة هود هشارون، ابيعاد هكوهن، الذي هاجم الجامعات بقسوة، وادعى أن الكثير من المحاضرين في الجامعات يطرقون أبواب الكليات من أجل التدريس فيها، ونفي أن تكون الجامعات خالية من أي اعتبارات اقتصادية في التعليم الأكاديمي، واستحضر مثال برامج الماجستير السريعة المنتشرة في الجامعات والتي تهدف إلى الربح فقط، فهي برامج لسنة واحدة ويصل القسط التعليمي فيها في بعض الأحيان إلى خمسة أو ثلاثة أضعاف القسط العادي، ولا يتم التشديد على شروط القبول للطلاب في هذه البرامج، كما أن الجامعة لا تبذل جهودا أكاديمية خاصة في هذه البرامج من حيث مستوى التعليم والواجبات الأكاديمية. واعترف ابيعاد أن الكليات لا تشترط امتحان التصنيف للجامعات (السيكومتري) من أجل قبول الطلاب، وهذا بالضبط ما تدعيه الجامعات ضد الكليات، أن كل شخص أصبح قادرا عن دراسة الحقوق، ما أساء للموضوع من جهة، وأساء إلى سوق العمل من جهة أخرى.[١٤]

الكليات الجامعية تتسيد المشهد الأكاديمي في إسرائيل.

وهاجم رئيس المسار الأكاديمي في كلية الإدارة، زئيف نويمان، الجامعات التي قامت بفتح مسارات ربحية للماجستير، بهدف منافسة الكليات، وطالب الحكومة بتحقيق ما اسماه «العدل الاجتماعي» بين الكليات والجامعات، خاصة وأن ٦٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات، وانطلق نويمان من الادعاء أن الجامعات هي مؤسسات حكومية مُمولة، ولها أفضلية في التمويل الحكومي على الكليات الحكومية، ومع ذلك تقوم بفتح مسارات تعليمية للقب الماجستير بمبالغ كبيرة، ولا تخضع هذه المسارات لمراقبة مجلس التعليم العالي، وهدفها الأساسي هو الربح المادي، خاصة وأن مدة هذه المسارات يكون عاما واحدا فقط (وليس عامين كما هو متبع في المسارات العادية).[١٥]

كما بدأت الكليات تنافس الجامعات في الماجستير، وخصوصا في المواضيع المطلوبة في سوق العمل، ويشكل موضوع إدارة الأعمال أحد المواضيع الاقتصادية المطلوبة في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الكليات استطاعت أن تتجاوز الجامعات في هذه المواضيع أيضا. تُدرّس جامعتان فقط موضوع إدارة الأعمال، وهما الجامعة العبرية وجامعة بار ايلان، وتواجهان مشكلة في تراجع عدد الطلاب الذي يدرسون فيهما إدارة الأعمال، مقابل ارتفاع عدد الطلاب في الكليات الأكاديمية. فقد تراجع عدد الطلاب في الجامعتين بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الأخير، بينما ارتفع عدد الطلاب في الكليات بنسبة ٥٠٪، وذلك على الرغم من أن الجامعات قامت بتسهيل شروط القبول لإدارة الإعمال كمحاولة لجذب الطلاب إليها.[١٦]

فرضت الكليات وجودها في مقياس رضا الطلاب من التعليم، فقد تفوقت بكل درجات الرضا الذي أبداها الطلاب من الدراسة: علاقة المحاضرين مع الطلاب، مستوى المساقات، طريقة التعليم وغيرها من المعايير، حيث حصلت الكليات الخاصة على درجة رضا وصلت إلى ٣,٩. وحصلت الكليات الأكاديمية الحكومية على درجة ٣,٦، بينما حصلت الجامعات على درجة رضا وصلت إلى ٣,٦.[١٧]

في استطلاع أجرته دائرة الإحصاء المركزية حول مدى رضا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، اتضح أن خريجي الكليات عبروا عن رضا أكبر من خريجي الجامعات، فكانت كل المراتب العشرة الأولى من نصيب الكليات، بينما توزعت الجامعات في العشريتين الثانية والثالثة، وجاء المركز متعدد المجالات في هرتسليا (وهو كلية خاصة) في المكان الأول من حيث مستوى رضا خريجيه عنه.[١٨] ويتضح من الاستطلاع أن المناخ التدريسي في الكليات هو أفضل من المناخ التدريسي في الجامعات، حيث أشار ٩٠٪ من خريجي الكليات عن رضاهم من هذا المناخ مقابل ٧٨٪ من خريجي الجامعات. ويشير تقرير دائرة الإحصاء المركزية أن لا تغيير حدث على النتائج مقارنة مع السنة الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢.

نتائج العقد الضائع: توجه نيوليبرالي في الأكاديميا

بدأت الجامعات تتفهم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغير، وأنها في ظل التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيوليبرالية الجديدة لا بد لها من تقديم تنازلات أمام طلبات وزارة المالية النيوليبرالية. يعتقد منويل تريختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، أن تغييرا حدث في الأكاديميا الإسرائيلية عموما وفي الجامعات خصوصا، ويؤيد التوجه الذي ينادي بتنازل الجامعات لكي تستطيع الحفاظ على وجودها، وأشار أن هنالك جيلا جديدا من رؤساء الجامعات لديه تصورات جديدة لمكانة الأكاديميا والمؤسسة الأكاديمية ودورها وعلاقتها مع المحيط بها.[١٩] ويعتقد

كما بدأت الكليات تنافس الجامعات في الماجستير، وخصوصا في المواضيع المطلوبة في سوق العمل، ويشكل موضوع إدارة الأعمال أحد المواضيع الاقتصادية المطلوبة في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الكليات استطاعت أن تتجاوز الجامعات في هذه المواضيع أيضا. تُدرّس جامعتان فقط موضوع إدارة الأعمال، وهما الجامعة العبرية وجامعة بار ايلان، وتواجهان مشكلة في تراجع عدد الطلاب الذي يدرسون فيهما إدارة الأعمال، مقابل ارتفاع عدد الطلاب في الكليات الأكاديمية. فقد تراجع عدد الطلاب في الجامعتين بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الأخير.

تريختنبرغ أن على كل الأطراف تقديم تنازلات في سبيل تنجيع الجامعات وإنقاذها، وعلى رأسها الجامعات، حيث يعتقد أن على الجامعات أن تقوم بتنجيع أدائها الإداري والمالي، كما على الكادر الأكاديمي فيها أن يقدم تنازلات مالية، مثل تجميد العلاوات المالية، وتقليص مخصصات التقاعد، إضافة إلى الشفافية المالية، ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى أن وزارة المالية طالبت الجامعات في العام ٢٠٠٨، ولأول مرة في تاريخها، بأن تبدأ بتسليمها الكشوفات المالية المتعلقة برواتب المحاضرين في الجامعات، وقد هددت وزارة المالية الجامعات بعدم تمرير مخصصاتها المالية الشهرية والسنوية إذا لم تقم بتسليمها هذه الكشوفات بشكل منتظم.

في لقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية، مناحيم بن ساسون، كان قد أكد على توجهات جديدة في الجامعة تنسجم مع قوانين السوق، وقال إن الجامعة الأهم في إسرائيل سوف تخطو خطوات عميقة في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس على الإنتاج البحثي، وقال إن على الجامعات الإسرائيلية تحسين علاقتها مع الجمهور وتعزيز مكانتها في المجتمع إذا أرادت البقاء والاستمرار، ويدعي ساسون أنه في الماضي كان ينتقد المحاضرين الذي كانوا يظهرون في الإعلام لاعتقاده أن ذلك يقلل من شأن البحث العلمي، إلا أنه يعترف بأنه كان مخطئا، وأن على الجامعات أن تسوق نفسها للجمهور، ويضيف «نحن نتمتع بضرائب الجمهور وعلينا أن نُرجع معرفتنا للجمهور، الكثير منا يمتنعون عن الذهاب إلى الجمهور لاعتقادهم أن ساحة إعلامنا هي الأبحاث العلمية، وهذا غير صحيح، علينا أن نبلور أفكارنا بحيث تكون واضحة ومتوفرة للجمهور».[٢٠]

ويضيف ساسون موضحا توجهه الجديد للجامعة العبرية، «يوجد بيننا علماء يأتون كل يوم على مدار ٤٠ عاما إلى مختبراتهم، إلا أن طلابهم لا يعرفون ماذا يفعلون في المختبرات، حتى عائلاتهم لا تعرف ماذا يفعلون، لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع، دافع الضرائب يريد أن يعرف على ماذا يقوم بدفع ضرائبه، على كل عالم أن يكون جاهزا ليشرح لماذا يقوم ببحث هذا المجال؟ وماذا سيخسر المجتمع الإسرائيلي إذا لم نقم بهذه الأبحاث». ويؤيد هذا التوجه رئيس لجنة التخطيط والموازنة، تريختنبرغ، الذي أعد حاليا خطة إصلاحية للجامعات الإسرائيلية تتضمن إحدى بنودها قيام الكادر الأكاديمي بالتطوع في المدارس الثانوية من خلال تقديم محاضرات للطلاب، وذلك بهدف «إنزال الجامعة إلى الشعب»، على حدّ تعبيره، وأيضا بهدف جذب الطلاب إلى الجامعات.[٢١]

وقد أيد باحث آخر من الجامعة العبرية، الموقف الذي ينطلق من أن المشكلة ليست في وزارة المالية بل في الجامعات، ووصف حال الجامعات بأنها باتت أسيرة للمتوسطية، بمعنى أنها لم تعد متميزة بل وسطية في مستواها، وأن مشاكلها ليست مالية بل في إدارتها الفاشلة للأموال، ومشكلتها ليس في قلة الإنفاق الحكومي بل بالمبنى الإداري والتنظيمي المحافظ للجامعات، الذي لا يسمح لها بإدارة مواردها بشكل صحيح.[٢٢] كما يتماهى كارلو شطرنغر، أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، مع التوجهات التنافسية العولمية في الأكاديمية العالمية، المتأثرة بالتوجهات النيوليبرالية، حيث يقترح خطة لإنقاذ الجامعات، تتمثل في تحويل الجامعات الإسرائيلية إلى جامعات مختارة من خلال: إدخالها إلى ساحة التنافس البحثي العالمي، استقطاب أفضل المحاضرين والباحثين في العالم، تحويل التعليم في الكليات من اللغة العبرية إلى اللغة الانكليزية لاستقطاب الطلاب المميزين من مختلف أنحاء العالم، والهدف حسب شطرنبرغ يجب أن يكون وصول الأكاديميا الإسرائيلية إلى المراتب العشرين الأولى في تدريج الجامعات العالمية.[٢٣]

كما يعتقد بيرتس ليبيه، رئيس معهد التخنيون، أن مقاييس التدريج العالمية تدفع الجامعات الإسرائيلية إلى التنافس والاندماج

كما يعتقد بيرتس ليبيه، رئيس معهد التخنيون، أن مقاييس التدريج العالمية تدفع الجامعات الإسرائيلية إلى التنافس والاندماج في عولمة الأكاديميا، وطالب دولة إسرائيل بالاندماج في الثورة الأكاديمية العالمية وخاصة في الصين، والهند وسنغافورة، حيث افتتح التخنيون بتمويل حكومة سنغافورة فرعا له هناك (ولاحقا فرعين في كورنيل والصين). ويعتبر التخنيون من المؤسسات الأكاديمية التي تقود عملية عولمة الأكاديميا الإسرائيلية في المحيط النيوليبرالي.

في عولمة الأكاديميا، وطالب دولة إسرائيل بالاندماج في الثورة الأكاديمية العالمية وخاصة في الصين، والهند وسنغافورة، حيث افتتح التخنيون بتمويل حكومة سنغافورة فرعا له هناك (ولاحقا فرعين في كورنيل والصين).[٢٤] ويعتبر التخنيون من المؤسسات الأكاديمية التي تقود عملية عولمة الأكاديميا الإسرائيلية في المحيط النيوليبرالي.

المستوى البنيوي- الإداري داخل الجامعات

بدأت صيرورة الخصخصة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، بشكل مثابر في تسعينيات القرن الماضي، وقد أخذت أشكالا عديدة، ولكن يبقى أهمها محاولات تغيير مبنى الجامعة الإداري بما يتناسب مع الشركة الاقتصادية، ومن أجل ذلك شكلت الحكومة لجنة خاصة بهذا الشأن سميت "لجنة فحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي"، والتي عرفت إعلاميا وجماهيريا بـ"لجنة ميلتس".

تشكلت لجنة ميلتس، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات، من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازا كبيرا في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة، قررت تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتا تقريبا منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في خمسينيات القرن الماضي. اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي عليها غير مبررة، وأن المشكلة ليس في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكنها من استغلال جيد للموارد المالية. أقيمت اللجنة بقرار حكومي رقم ١٣١١ ، في كانون الثاني عام ١٩٩٧ ، وقدمت اللجنة توصياتها عام ٢٠٠٠ ، وأقرها مجلس التعليم العالي في العام نفسه. وتعتبر توصيات اللجنة حول تغيير المبنى الإداري انسجاما مع التفكير النيوليبرالي الذي ساد سياسات حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦–١٩٩٩).

أوصت اللجنة بإجراء تغييرات على المبنى الإداري للجامعات وعلى علاقات وتركيبة الهيئات الإدارية المختلفة في الجامعة بما ينسجم مع مبنى الشركات الاقتصادية. حيث اعتبرت اللجنة أن المبنى الإداري والتنظيمي للجامعات لا يُمكنها من استغلال جيد لمواردها المالية والبشرية.

أوصت اللجنة بإلغاء وظيفة "العميد" (Rector)، حيث اعتبرت أن الفصل بين وظيفة العميد ووظيفة الرئيس غير مبررة، لأنها لا تُحدث تكاملا بين الجانب الإداري الذي يمثله الرئيس، والجانب الأكاديمي الذي يمثله العميد. واقترحت اللجنة إلغاء وظيفة العميد، وتعيين مكانه نائب للرئيس للشؤون الأكاديمية يتم انتخابه عن طريق مجلس الشيوخ (يتكون من جميع أساتذة الجامعة). واعتبرت اللجنة أن الوضع القائم في الجامعات، وفيه الرئيس غير مسؤول عن العميد، الذي يتم انتخابه من قبل مجلس الشيوخ دون علاقة للرئيس واللجنة التنفيذية بهذا الانتخاب، يعد حالة إسرائيلية خاصة، ويخلق رأسين داخل المؤسسة الأكاديمية، يعيق من تنجيع عمل المؤسسة وتقدمها. ولذلك أوصت اللجنة أن يكون الرئيس هو الجهة العليا في الجامعة، وهو المسؤول عن كل المؤسسة التعليمية في جوانبها الإدارية والأكاديمية. كما أوصت اللجنة تقليص المهام الإدارية لمجلس أمناء الجامعة، فغالبيتهم ليست لديهم دراية بالشؤون الأكاديمية، واقترحت أن يقتصر دورهم على تجنيد الأموال للجامعة وتعزيز علاقاتها الخارجية عموما ومع يهود العالم خصوصا، واقترحت تحديد عدد مجلس الأمناء بموجب المهام والأعباء الملقاة عليهم. واعتبرت اللجنة أن العدد الكبير لمجلس الأمناء، الذي قد يصل للمئات لا يُمكّنه من مراقبة وإدارة الشؤون الإدارية للجامعة، كما أن نصف الأعضاء هم من الداعمين للجامعة، وتقترح اللجنة الفصل بين الداعمين وبين تدخلهم في الشؤون الإدارية للجامعة، واعتبرت اللجنة أن الحكومة هي أكثر الجهات دعما للجامعات إلا أنها لا تتدخل في شؤونها الإدارية الداخلية.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، وهو التقرير الأهم من بين تقارير اللجان التي أقيمت لفحص التعليم العالي في العقدين الأخيرين وعددها ثلاث، البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية. ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي- الإداري

كما أوصت اللجنة بتغيير تركيبة اللجنة التنفيذية/الإدارية للجامعات. تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمجلس الأمناء في الجامعة، يتم انتخابها من بين أعضاء مجلس الأمناء، وليس هنالك معايير محددة لتمثيل الجامعة في اللجنة، وتضمن الاقتراح تحويلها إلى الجسم الأعلى المسؤول عن إدارة الجامعة، ويكون الرئيس مسؤولا أمامها، واقترحت اللجنة أن يكون ٨٥٪ من أعضائه إسرائيليون من ممثلي الجمهور، في حين تحصل الجامعة على تمثيل محدد في اللجنة الإدارية، فبالإضافة إلى الرئيس ونائبه، فإن خمس أعضاء اللجنة هم من أساتذة الجامعات ومحاضريها. كما أوصت اللجنة بتقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ وصلاحياته (يتكون المجلس من كل أساتذة الجامعة)، وتحديده بما ينسجم مع المبنى الإداري الجديد. كما اقترحت اللجنة تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ٧٦ عضوا، وتحديد مهامه في متابعة الشؤون الأكاديمية في إطار المبنى الجديد، في حين تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة عمل مجلس الشيوخ، وبهذا فإن اللجنة تقترح إنهاء حالة الاستقلالية الأكاديمية التي كان يتمتع بهذا هذا الجسم، حيث ادعت اللجنة إن عمل المجلس فيه الكثير من تناقض المصالح، والصراعات الداخلية بين الأساتذة، فلا يمكن إدارة الشؤون الأكاديمية لجامعة وكل أساتذتها أعضاء في مجلس شيوخها.

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، من حيث أن على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيدا في توجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذي قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيوليبرالي للمؤسسات التعليمية. فحسب توصيات اللجنة ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيّمنة على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق. بينما اعتبر أكاديميون كثر، وخاصة من العلوم الاقتصادية، أن توصيات اللجنة هي وصفة لتحقيق التميز الأكاديمي لإسرائيل. وقد أيدتها بطبيعة الحال وزارة المالية، كما أقرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التي قدمت خطة خماسية عام ٢٠٠٢، لتحقيق توصيات اللجنة، أما لجنة رؤساء الجامعات فقد طالبت بأن لا يكون تنفيذ توصيات اللجنة موحدا ومشتركا لكل المؤسسات، بل تقوم كل جامعة بفحص توصيات اللجنة بناء على خصوصيتها، فمثلا، قامت جامعة حيفا بتقييد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأكاديمي حتى قبل توصيات اللجنة.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، وهو التقرير الأهم من بين تقارير اللجان التي أقيمت لفحص التعليم العالي في العقدين الأخيرين وعددها ثلاث، البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية. ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي– الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة. كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارة ناجعة للموارد المالية الحالية مقارنة مع الإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلبا على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع. ولكن ما حدث منذ إعلان توصيات اللجنة، وتبني مجلس التعليم العالي لها، وقيام لجنة التخطيط الموازنة ببناء خطة خماسية أولى (ستأتي الثانية لاحقا) لتنفيذ توصيات اللجنة، وبلورة أهداف التعليم العالي بناء على التوصيات الجديدة، وكان في مركزها البحث عن التميز، أن الجامعات لم تنفذ كافة توصيات اللجنة، وفي الوقت نفسه قلصت الحكومة من إنفاقها على التعليم العالي.

فمثلا، قامت الجامعة العبرية بتغيير مبناها الإداري في العام ٢٠١١، ولكــن دون أن تتبنى كافة التوصيات، التي طالبتها لجنة التخطيط والموازنة بإجرائها، بل قامت بتسوية بين الوضع القائم في الجامعة وبين مطالب لجنة التخطيط والموازنة.

خطـة لإنقـاذ الجامعـات مـن خـلال تعميـق التوجهات النيوليبرالية

وصلت الحكومة ومجلس التعليم العالي، ولجنة التخطيط والموازنة في العام ٢٠١٠، لاتفاق لبلورة خطة خماسية لإنقاذ الأكاديميا الإسرائيلية، بعد عقد من انحسارها. وكان من بين بنود الخطة استيعاب أكثر من ١٦٠٠ محاضر في الجامعات، وذلك لجسر الفجوة بين عدد الطلاب وبين عدد المحاضرين والذي ارتفع خلال العقدين الماضيين. وقد تم الاتفاق على إضافة مبلغ (٧,٥) مليار شيكل لجهاز التعليم العالي خلال ست سنوات، منها ١,٣٥ مليار ستنفق على مؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. كما شملت الخطة نموذج إنفاق جديدا على المؤسسات التعليمية، ويعتمد هذا النموذج على مركبين، الأول: التعليم والتدريس في الجامعة، والثاني: البحث العلمي وجودته. كما تطمح الخطة إلى زيادة منالية التعليم العالي للشرائح الاجتماعية في المناطق الهامشية والضعيفة. أكد وزير المالية على الأبعاد التنافسية في النموذج الجديد للإنفاق على التعليم العالي، "الفكرة هي إدخال الجامعات إلى ساحة التنافس، ستساهم الخطة في تعزيز التميز في البحث والتدريس، لأن الإنفاق والإضافات المالية ستعطى على أساس التنافس، في الجامعات سننتقل إلى نموذج إنفاق يعتمد على الجودة لا الكم- وهذه في نظري المسألة الأهم". إلا أن الخطة نصت على زيادة الرقابة الإدارية والمالية على الجامعات، وهو جزء من تصور السلطة المركزية وخاصة وزارة المالية أن جزءا كبيرا من تدهور الجامعات نابع من سوء إدارة مالية وتنظيمية، وليس جراء التقليصات المالية بالأساس. لم تلتزم الحكومة بالخطة الخماسية، وعادت إلى السياسات التي حذرت منها الجامعات، وهي التقليصات المفاجئة وغياب التخطيط الاقتصادي بعيد المدى، وهذا ما حدث فعلا في ميزانية التعليم العالي للعام ٢٠١٣، فقد قلصت الحكومة مبلغ مائة مليون شيكل، من الميزانية التي كانت مقررة للتعليم العالي الإسرائيلي، والتي اعتبرت جزءا من إجراءات الخروج من العقد الضائع.

ولا بد في هذا السياق من التوقف على نموذج الموازنة الجديد لمؤسسات التعليم العالي، والذي يهدف إلى الخروج من أزمة التعليم العالي بعد العقد الضائع، تدل قراءة للنموذج الجديد أنها تساهم في تعزيز التوجهات النيوليبرالية في السياسات الأكاديمية، فمن جهة، يعتمد نموذج الموازنة على التميز البحثي كما تحدده المقاييس العالمية، وحصول المؤسسات التعليمية على منح بحثية من صناديق تنافسية، ومن جهة أخرى، فإنه يقلل من استقلالية الجامعة الإدارية والتنظيمية، ويعزز من الرقابة المالية عليها، استمرارا لتوصيات لجنة "ميلتس"، وتعزيز الرقابة المالية على الجامعات سيكون له انعكاس على الرقابة الأكاديمية والبحثية أيضا، ولكن ليس كشرطية معرفة مباشرة وتقليدية، بل إن النموذج نفسه يزج الجامعات في أنماط معينة من البحوث ويقلل من شأن أنماط أخرى.

جدول (١): وزن كل متغير من متغيرات البحث في نموذج الموازنة

	النموذج السابق	النموذج الجديد
صناديق تنافسية	٪٣٤,٦	٪٣٤
صناديق أخرى	٪١٩,٧	٪١٥
طلاب الدكتوراه	٪٢٩,٦	٪١٥
المقالات العلمية	٪١٤,٨	٪٣٤
ماجستير مع بحث	٪١,٣	٪٢
المجمل	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢، ص: ٦٩.

يتبين من الجدول (١)، أن حوالي ٦٨٪ من ميزانية البحث التي تحصل عليها الجامعة البحثية يتعلق بمتغيري حصولها على صناديق تنافسية ونشرها في مجلات علمية، حصل تغيران في النموذج الجديد مقارنة مع النموذج القديم، الأول تمت زيادة متغير النشر في مجلات علمية زيادة دراماتيكية تصل إلى ١٠٠٪، وتقليل قيمة متغير طلاب الدكتوراه بمعدل ١٠٠٪ أيضا، وتم الإبقاء على متغير الصناديق التنافسية كما هو تقريبا، إن هذه المعادلة الجديدة تعني في النهاية ضرب العلوم الإنسانية في الدرجة الأولى وضرب العلوم الاجتماعية في الدرجة الثانية، لأن العلوم الإنسانية ليس لديها في المجمل لا من حيث الكم ولا النوع صناديق تنافسية، فهذه الصناديق في غالبها تكون للعلوم الطبيعية والتكنولوجية، كما أن العلوم الإنسانية لا تعتبر النشر في المجلات العلمية الساحة الوحيدة للنشر مثل باقي العلوم، بل تعتبر أن الكتب هي الساحة المركزية للعلوم الإنسانية.

كما ينطلق نموذج الإنفاق الجديد من زيادة الإنفاق الحكومي على الجامعة إذا استطاعت الأخيرة تجنيد أموال من مصادر وصناديق دعم خارجية، فكلما استطاعت الجامعة أن تجند أكثر كلما زاد الإنفاق الحكومي عليها، وكما يبين الجدول (٢)، فإن ذلك سوف

يميز بين الجامعات، فمثلا لا تصل قدرة جامعة حيفا على تجنيد الأموال كقدرة الجامعة العبرية أو التخنيون أو تل أبيب، ويعود ذلك إلى أن جامعة حيفا تعتمد بالأساس على كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وغالبية صناديق البحث تدعم العلوم الطبيعية أو التكنولوجية، وهي علوم مزدهرة في الجامعة العبرية وتل أبيب والتخنيون ووايزمان، فمثلا يستطيع باحث في معهد وايزمان أن يجند منحة بحثية أعلى بثمانية أضعاف من منحة قد يجندها باحث في جامعة حيفا، وهذا يدل أن الخطة الخماسية هي أيضا تنسجم مع قوانين السوق وعولمة التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل.

جدول (٢) دخل الجامعات من صناديق دعم تنافسية وغير تنافسية ٢٠١٠ (ملايين الدولارات)

	العبرية	تل أبيب	التخنيون	وايزمان	بن غوريون	بار إيلان	حيفا
صناديق غير تنافسية	١٧,٥	١٥,٨	١٧,٤	٩,٤	١٤,٧	٣,٦	٣
صناديق تنافسية	٤٢,٢	٣٢,٦	٢٦,٩	٣٢,٣	١٥,٥	٨,٩	٥,٧
المجمل	٥٩,٧	٤٨,٤	٤٤,٣	٤١,٧	٣٠,٢	١٢,٦	٨,٧

كما تحدد الخطة الخماسية نموذج إنفاق جديدا على الكليات، حيث ستحصل على إضافات مالية من لجنة التخطيط والموازنة، حسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب الذين يتعلمون فيها، فإذا كان الطلاب من شرائح اجتماعية ضعيفة حصلت الكلية على إضافات مالية لميزانيتها، كما ستحصل الكليات على زيادة في الميزانيات حسب جودة التدريس فيها (مقابل جودة البحث في الجامعات)، وحسب بُعد الكلية عن المركز، واعتبرت الكليات هذا النموذج ايجابيا، وطالبت أن تكون الخطوة التالية هي المساواة مع الجامعات.

خلاصة

شكلت سنوات التسعينيات بداية عملية الخصخصة في التعليم العالي الإسرائيلي، وكانت الكليات التعبير الأبرز عن هذا التوجه، وقد ساهمت الكليات الأكاديمية التي ازدادت خلال عقد التسعينيات في هذا التحول الكمي، وسهلت من قضية متناولية التعليم العالي، وأدت إلى ازدياد أعداد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، وتؤهل هذه الكليات طلابها للحصول على اللقب الأول في شتى المواضيع، وتقوم بتسهيل شروط القبول لمواضيع مطلوبة في الجامعات، التي تكون شروط القبول فيها صعبة جدا، كالمحاماة وإدارة الإعمال.

وحول مساهمة الكليات في رفع عدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، كان عدد الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعة العبرية والتخنيون، مع قيام إسرائيل، حوالي ١,٦٣٥ طالبا، وشكلوا أقل من ٣٪ من الفئة العمرية ١٨ . ووصل عددهم بعد خمسين عاما، إلى حوالي ١٦٤ ألفا (من ضمنهم طلاب الجامعة المفتوحة)، وشكلوا أكثر من ٣٠٪ من الفئة العمرية ١٨ عاما. إلا أن زيادة منالية التعليم ساهمت في تسريع خصخصة المؤسسة الأكاديمية من جهة، وتغلغل الفكر النيوليبرالي في سياساتها من جهة أخرى.

دخلت الاعتبارات الاقتصادية كاعتبارات مهمة في بلورة السياسات الأكاديمية، وارتبطت هذه السياسات مع التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي التي دفعت إلى زيادة جماهيرية التعليم العالي ومنالية، وما كان ذلك ليحدث لولا سياسات الخصخصة وفتح المجال الأكاديمي لمؤسسات وقوى جديدة. ويلاحظ هنا أن جماهيرية التعليم العالي كانت شأنا وطنيا إسرائيليا في السبعينيات والثمانينيات وتعمقت في التسعينيات، وهي مؤشر لتحولات في ميزان القوى السياسي والاجتماعي، ولكنها ما كانت لتتم من خلال سياسات أكاديمية "وطنية"، بل أُنجزت من خلال سياسات خصخصة التعليم العالي. تتبع جماهيرية التعليم العالي لأهداف المنظومة السياسية الوطنية، وخاصة أنها عبرت عن تحولات اجتماعية سياسية، ولكنها تمت من خلال أدوات منظومة الاقتصاد وسياسة الخصخصة، والتي كان أحد تعبيراتها إقامة الكليات الأكاديمية.

مرت منظومة الاقتصاد على الأكاديميا الإسرائيلية فأحدثت فيها تغييرين، أولا ساهمت في تصنيع الجامعات الإسرائيلية، وثانيا ساهمت في عولمة الأكاديميا الإسرائيلية أو سعي الأخيرة نحو تعزيز اندماجها في العولمة الأكاديمية. بالنسبة لتصنيع الجامعات، فقد بدأت الجامعات تدير شؤونها المالية وتبلور سياساتها الأكاديمية مثلما تفعل شركة اقتصادية، كما أن الإنفاق على التعليم العالي بات يتم من خلال معايير تصلح لشركات اقتصادية. أما بالنسبة لعولمة الأكاديميا الإسرائيلية، فإنها جزء من سياسات دمج الجامعات في العولمة الأكاديمية، حتى بروز هذا التوجه، كان اندماج إسرائيل في العولمة الأكاديمية يتم بصورة فردية من خلال حضور الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين في الجامعات ومؤسسات البحث العالمية، وخاصة الأميركية. ولكن التوجه الجديد يحاول دمج الجامعات كمؤسسات وليس كأفراد فقط في العولمة الأكاديمية.

الهوامش:

١. فمثلا يحصل عميد كلية «كريات اونو» على راتب شهري يصل الى حوالي ١٥٥ ألف شيكل، ويحصل عميد كلية الحقوق في الكلية نفسها على راتب يصل إلى حوالي ١٤٥ ألف شيكل، ويحصل رئيس المركز الأكاديمي هرتسليا على راتب يصل إلى حوالي ٩٥ ألف شيكل، ويحصل نائب رئيس الكلية الأكاديمية في نتانيا على حوالي ٩٩ ألف شيكل، بينما يحصل نائب مدير القسم المالي في كلية «أور يهودا» على حوالي ٥٥ ألف شيكل، وهي رواتب لا يحلم أحد في المؤسسات الحكومية بالحصول عليها. أنظر: أور قاشتي، حول رواتب الكبار في الكليات الخاصة، هآرتس، ٢٠١٤/٢/٩، أنظر الرابط: http://blogs.haaretz.co.il/orkashti/396/ (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/١٧).

٢ . عامي فولنسكي، بعد العقد الضائع: التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟، (القدس: مركز «طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٢)، ص: ١٠

٣ . لقاء مع منوال طرختنبرغ رئيس لجنة التخطيط والموازنة، أنظر اللقاء: ميراف أرلوزوروف، «خطة خماسية ثورية للتعليم العالي في إسرائيل»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٥/١١)، ص: ٢٤-٢٨.

٤ . تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٥.

٥ . هنالك طبعا جامعة ثامنة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث، ولها طرق تعليمية خاصة بها تختلف عن الكليات والجامعات، درس في الجامعة المفتوحة عام ٢٠١٢، حوالي ٤٣ ألف طالب، بينما درس في جامعات البحث السبع ٧٥ ألف طالب، وفي الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة، حوالي ٩٠ ألف طالب. وفي كليات تأهيل المعلمين، حوالي ٢١ ألف طالب (تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٦). لذلك فإننا لم ندخل الجامعة المفتوحة ضمن النقاش بين الكليات والجامعات، لأنها أصلا لا تُعرف كجامعة بحث.

٦ . اعتبرت إسرائيل قبل ثورة الكليات، من الدول الأكثر إنفاقا على التعليم العالي، فقد كانت تنفق أكثر من أحد عشر ألف دولار على كل طالب، وكانت الولايات المتحد الأميركية هي الدولة الوحيدة التي تنفق أكثر منها (أكثر من ١٣ ألف دولار)، وقد أدى افتتاح الكليات إلى تراجع الإنفاق الحكومي لكل طالب، بسبب زيادة الطلاب في الكليات الحكومية، ما أضر بالدرجة الأولى بالجامعات، ويمكن القول إن هذا العامل كان أحد العوامل التي دفعت الحكومة لافتتاح الكليات. أنظر: عامي فولنسكي، الأكاديميا في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢-٢٠٠٤. (تل أبيب: مؤسسة شموئيل نئمان، ٢٠٠٥)، ص: ١٤٣.

٧ . ليؤور ديطل، «الكليات التكنولوجية ترفض عرض المالية لزيادة ميزانياتها»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٤)، ص: ١٨.

٨ . موطي سوكولوف، «الأكاديميا متجمدة منذ ٢٥٠ عاما»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/١٠/٢٢)، ص: ٢١.

٩ . ليؤور ديطل، «رؤساء الكليات الخاصة: الجامعات هي كارتل»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/٩/٥)، ص: ١٦.

١٠. ليؤور ديطل، «نقاش أكاديمي: مجلس التعليم العالي قد يوافق على تصديق اللقب الأول في ست كليات خاصة»، (ذا ماركر، ٢٠١٢/١٠/٢٢)، ص: ١٦.

١١ . نوريت روط، «يوبيل النقابة: في العقد الأخير تضاعف عدد المحامين في النقابة»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٥/٢٢)، ص: ٢٢-٢٣.

١٢. في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وصل عدد طلاب الحقوق في الكليات والجامعات للقب الأول إلى حوالي عشرين ألف طالب، شكلوا حوالي ٩٪ من مجمل طلاب اللقب الأول في ذلك العام. وتشير المعطيات التي أوردتها دائرة الإحصاء المركزية، إلى زيادة عدد المحامين بشكل هائل، فمثلا في العام ٢٠١١، كان هنالك محام لكل ١٦١ نسمة، مقارنة مع محام لكل ٣٠٥ نسمة في العام ٢٠٠٠، ومحام لكل ٤٥٠ نسمة عام ١٩٩٠، ومحام لكل ٥٤٠ نسمة في العام ١٩٨٠، ومحام لكل ٦٢٢ نسمة في العام ١٩٧٠، ولكل ٩٣٣ نسمة عام ١٩٦٠، ولكل ١٦٨٧ نسمة في العام ١٩٥٠. ويعتبر عدد المحامين في إسرائيل مقارنة مع عدد السكان من أعلى النسب في العالم، وللمقارنة، في الولايات المتحدة هنالك ٢٧٠ نسمة لكل محام، في بريطانيا- ٤٠٠. ألمانيا- ٦٠٠. فرنسا- ١٢٠٠. اليابان- ٤٨٠٠. الصين- ٨٠٠٠ نسمة لكل محام.

١٣. أنظر إلى التقرير الخاص حول انتقال أساتذة كبار من الجامعات إلى الكليات، وخاصة في الحقوق وإدارة الأعمال، ليؤور ديطل، «حروب الأكاديميا: الجامعات مقابل الكليات»، (ذا ماركر، ٢٠١١/١/٢١)، ص: ٦-٧.

١٤. تومر زرحين، «ابيعد هكوهن: هل يتعلم الطلاب في الكليات لغياب الخيارات؟» (ملحق هآرتس، ٢٠١١/٧/٢٤)، ص: ب٢.

١٥. زئيف نويمان، «المساواة في التعليم العالي- الأساس للعدل الاجتماعي»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/٤/٢٤)، ص: ٢٣.

١٦. طالي حروتي-سوبير، «على عكس العالم، الكل في إسرائيل يريد ماجستير إدارة أعمال»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١/١٥)، ص: ١٠.

١٧. ليؤور ديطال ودفنا لوتسكي، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٣)، ص: ١٢-١٣.

١٨. ذا-ماركر، ٢٠٠٩/٦/١٠. ص:٤.

١٩. ذا-ماركر ٢٠٠٩/٢/٢٩. ص:٤-٥.

٢٠. هآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣. ص: ب٢.

٢١. ذا- ماركر ٢٠٠٩/٩/٢٩. ص:٤-٥.

٢٢. يعقوب برغمان، «الأكاديميا الإسرائيلية أسيرة المتوسطية»، (ذا ماركر، ٢٠٠٩/٧/٧)، ص: ١٠. يعقوب بيرغمان، «هل الجامعات تغلط الجمهور؟»، (ذا ماركر، ٢٠٠٩/٧/٣٠)، ص: ١٦.

٢٣. كارلو شطرنغر، «خطة إنقاذ للجامعات»، (هآرتس. ٢٠٠٩/٧/١٠)، ص: ٢٣.

٢٤. بيرتس ليبي، «هكذا نتنافس على العقول البراقة»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٨/٣٠)، ص: ١٦.

٢٥. تقرير لجنة ميلتس، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

٢٦. أنظر التقرير الذي قدمه مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست للجنة التعليم بخصوص توصيات لجنة ميلتس، نافا ليفنهايم، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢)، ص: ٦

٢٧. إيلان غور- زئيف، ضد تصنيع الجامعات في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٧)، ص: ١٤-١٥.

٢٨. إيلان غور زئيف، محرر.نهاية الأكاديميا في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٥)، ص: ١٠٤.

٢٩. على سبيل المثال، أيد قرارات اللجنة رئيس جامعة تل أبيب السابق (١٩٧٥-١٩٨٣)، حاييم بن شاحر، وهو أستاذ في الاقتصاد، أنظر: نافا ليفنهايم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

٣٠. المصدر السابق، ص: ١٣.

٣١. ليؤور ديطل، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٣/٩). ص: ٥.

٣٢. أنظر: لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).

٣٣. ليؤور ديطل وموطي بسوك، «مال أكثر، ملكات أكثر، ورقابة أكبر على الجامعات»، (ذا ماركر، ٢٠١٠/٨/١٩)، ص: ٤-٥.

٣٤. ليؤور ديطل، «السنة الدراسية ستفتتح بتقليص: ميزانية التعليم العالي قلصت بـ١٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٠١٣/١٠/١٠)، ص: ٧.

٣٥. لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٨-٦٩.

٣٦. ليؤور ديطل، «باحث في معهد وايزمان قادر على تجنيد منح بحثية ثمانية أضعاف باحث في جامعة حيفا»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٢/١٠)، ص: ١٦-١٨.

٣٧. ليؤور ديطل، «الكليات في الهامش سيحصلون على زيادات مالية أعلى»، (ذا ماركر، ٢٠١١/١/١٨)، ص: ١٢-١٣.